

المشنوق يلتقي سليمان والجميل؛ الانتخابات البلدية في موعدها

موعدها، كاشفاً عن لقاءات عدة عُقدت منذ أشهر مع الحلفاء في ١٤ آذار من أجل هذه الغاية، وأفضت بالإجماع إلى الذهاب إلى هذه الانتخابات تحت أي ظرف كان. عد مرور ست سنوات على آخر انتخابات شارك فيها اللبنانيون، تعود مشاهد العملية الانتخابية لتخاطب أذهانهم مع انطلاق الانتخابات الداخلية لـ«التيار الوطني الحر»، صباح الأحد، في سبعة أفضية وفق قانون الانتخابات النسبي. إذ ينتخب منصور «التيار» هيئات الأفضية ومجالسها وهيئات المحلية، في عملية انتخابية متكاملة هي الأولى من نوعها في مسيرة «الوطني الحر». وقد سبقها بأيام انتخابات لرؤساء الأقسام وأعضاء اللجنة المشرفة على الانتخابات وعدد من المعينين بالتنظيم. منذ الثامنة صباحاً افتتحت صناديق الاقتراع في سبعة أفضية مختلفة، ستجري داخل بيوتها «البرتقالية» الواحدة «معارك انتخابية»، وهي: بيروت وجبيل وجزيرن وبعبلق-الهرمل وعاليه وكسروان وعكار. فيما غابت الانتخابات عن ١٢ قضاء فاز المرشحون فيها بالتركية. في حين سيتم تعيين أعضاء المجالس في خمسة أفضية أخرى نتيجة لعدم اكتمال اللوائح فيها. وقد افتتح الأمين العام للتيار إليي خوري انتخابات الحزب «الفتي». فيما أدلى الرئيس السابق للتيار النائب ميشال عون بصوته السبت، وتوجه إلى الناخبين والحزبيين مشيراً إلى أن «أداء كل منا في العملية الانتخابية دليل على مدى إدراكنا لحقوقنا وواجباتنا». وشدد على أن «الأداء الصحيح يؤمن الاستمرارية، فإذا مارسنا الديمقراطية وأدركنا معناها نكون قد حافظنا على استمرارية التيار وديمومته، وهو الذي يجب أن يستمر على مدى عمر الوطن».

والتسليم» عبر الصناديق النيابية. بخلاف الحالة الجنبلاطية، لم يقرب النائب فرنجية مسألة رئاسة «تيار المردة». قراره بتجسير المقعد النيابي إلى نجله طوني آخذة قبل وقت من بروز ملامح التسوية الرئاسية. قد ينتخب نجل «البيك» نائباً عن زغرنا وسليمان فرنجية رئيساً للجمهورية، أو ربما نائباً سابقاً يستقبل ويودع في منزله في بنشعي. في الحالتين القرار متخذ ولا عودة عنه. حركة طوني تشي باندفاع كلي نحو الشأن العام، وحنكة يكتسبها تدريجاً من احتكاكه اليومي مع ناخبيه والقوى السياسية والتفاف المناصرين والمؤيدين حوله... في مرحلة الانتظار لا كلام في السياسة ولا مواقف معلنة ولا تحديد خيارات ولا انلاقات نحو الالتزام بمحور أو بخط. واقع ينطبق على تيمور وطوني. بانتخابات فرعية او بانتخابات عامة، الشبابان هما أول ركاب البرلمان الجديد. الفارق فقط أن مستقبل سليمان فرنجية «الرئاسي» أمامه، أما وليد جنبلاط فصارت الأمجاد كلها خلف ظهره. اعتبر وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق أن «الظروف الدولية والإقليمية لا تسهل الآن إجراء الانتخابات الرئاسية»، مشيراً إلى أن «هناك ضرورة قصوى لملاء الشغور الرئاسي وإكمال النصاب الدستوري للنظام في البلد، لأنه ثبت بعد كل الكلام عن الصلاحيات الرئاسية أن البلد لا يمضي من دون رئيس جمهورية». كلام المشنوق جاء اثر زيارته كلاً من الرئيس ميشال سليمان ورئيس حزب «الكتائب اللبنانية» النائب سامي الجميل، وذلك في إطار جولته على القيادات السياسية للتشاور بشأن إجراء الانتخابات البلدية في موعدها. وقال المشنوق بعد لقائه الجميل، بحضور وزير العمل سجعان قزي، «إن الانتخابات البلدية سنجرها ان شاء الله في موعدها القانوني من دون تمديد ومن دون ما لا يرغب به اللبنانيون وعبروا عنه في أكثر من مجال وفي أكثر من محطة». وأشار إلى أن الجميل «مع إجراء الانتخابات البلدية في موعدها ومع إجراء كل أنواع الانتخابات في موعدها. وأعتقد أنه لا يرغب في الاستمرار بصفة النائب الممدد، وإن شاء الله يصير معنا إلى ٢٠١٧ موعد إجراء الانتخابات النيابية وفق موعدها الدستوري، ووفقاً لرغبات اللبنانيين وآرائهم». وفي الشأن البلدي أيضاً، أكد النائب جورج عدوان، خلال لقائه وفداً من «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات»، أن «حزب القوات اللبنانية» يدفع بقوة باتجاه حصول الانتخابات البلدية والاختيارية في

يطغى على الملفات كلها. والحكومة، برأيهم، ستكون معنية بإنقاذ نفسها من الشلل التام أكثر من الإشراف على الاستحقاق البلدي والمعارك النيابية الفرعية في أكثر من منطقة! كان الرئيس نبيه بري دوماً من دعاة عدم التسرع وانتظار إجراء دورة انتخابات نيابية شاملة تتوج انتقال عصا النيابة من الزعيمين الدرزي والمسيحي إلى نجليهما. نصيحة «الأستاذ» كانت تتبع من ثابتة أكيدة: لا قرار سياسي أصلاً بإجراء انتخابات فرعية في أي قضاء، وإلا فإن حجة التمديد الأول والثاني ستسقط. في اللقاء الذي جمع فرنجية مع جنبلاط في دارة الأخير في كليمنصو في ٢ كانون الأول المنصرم، تفوقت الصورة على مضمون لقاء كان يتوقع منه أن يسهم في تقوية عود التسوية الرئاسية التي ستحمل فرنجية إلى قصر بعيدا. تواجد تيمور جنبلاط وطوني فرنجية في قلب الصورة لم يكن بالأمر الجديد، لكن حضور الثنائي شكّل تكريساً لمسار ثابت بدأ يشق طريقه منذ أشهر طويلة. رئيس «اللقاء الديمقراطي» كما رئيس «تيار المردة» صارحا جمهورهما منذ البداية بأن تيمور وطوني يتحضران لدخول الندوة البرلمانية والعمل السياسي من باب العريض. انغماس كلي من قبل الشباب في «طقوس» السياسة ومستلزمات النيابة المقبلة لا محالة. في القلب الجنبلاطي، «بك المختارة» صار يجد نفسه اليوم على «تويتر» أكثر من ساحة النجمة. فضاء العالم الافتراضي سلوى تعوّض عليه فقدانه لاحقاً مقعده النيابي وثرثرات طاولة الحوار. إذ، لا وزارة ولا نيابة ولا رئاسة حزب. في غضون أشهر، وليد جنبلاط سيحفظ بالورقة الأخيرة كونه مرجعية للطائفة و «حاجة» لبقية القوى السياسية تدورن متطلبات وحسابات الاستحقاقات المقبلة... من دون حصانة نيابية ولا هالة حزبية. فقرار جنبلاط في تشرين الأول لا يزال ساري المفعول.. حتى اليوم. لا توريث في «الحزب التقدمي الاشتراكي». تيمور الذي يحمل اليوم صفة عضو مرشد في الحزب، بقرار من والده، تحوّله الترشح إلى مجلس القيادة وبالتالي إلى رئاسة الحزب، لن يفعلها، لكن المقعد النيابي بانتظاره. المسألة مسألة وقت لا أكثر.. والأرجح أنها ستتمّ تحت سقف انتخابات نيابية عامة وشاملة وليس فرعية، بما أن القرار لم يتخذ بذلك بعد. المهمّ أنه، رغم كل ما يقال عن «برودة» تيمور في التكيف مع «عدة شغل» الزعامة الموروثة عن والده، الشاب يقوم بكلّ اللازم ليكون جاهزاً في يوم «التسليم

هل تشكل الانتخابات البلدية المفترضة في أيار المقبل، مدخلا لأولى التغييرات النوعية التي ستلفح تركيبة مجلس النواب الجديد؟ ينبع السؤال من واقع يفرضه ميشال عون يربط إجراء الانتخابات البلدية بشرط إجراء انتخابات نيابية فرعية في جزين لملاء المقعد الماروني الشاغر بوفاة عضو «تكتل التغيير والإصلاح» ميشال حلو. هي الثغرة نفسها التي قد تفتح شهية وليد جنبلاط وسليمان فرنجية مجدداً على بتّ المؤجل منذ أكثر من عامين: إجراء انتخابات نيابية فرعية في الشوف وزغرنا تشهد على عملية «التسلم والتسليم» بينهما وبين نجليهما تيمور جنبلاط وطوني فرنجية. لو جرت الانتخابات النيابية في حزيران ٢٠١٣ لكان «تيمور بك» و «طوني بك» في عداد مجلس النواب الجديد. تحت العنوان الأمني بشكل أساسي تأجلت الانتخابات النيابية مرتين متتاليتين، حيث أقر التمديد الثاني في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٤ بأغلبية ٩٥ نائباً مع معارضة نائبي «الطاشناق» وغياب نواب «التيار الوطني الحر». قبل ذلك بأشهر توفى النائب حلو. كانت المدة القصيرة نسبياً الفاصلة عن موعد نهاية التمديد الأول لمجلس النواب (أقل من ستة أشهر) حافزاً قانونياً لعدم إثارة مسألة الانتخابات الفرعية، لكن التمديد الثاني حول التلكؤ عن إجراء الفرعية إلى مخالفة قانونية واضحة حيث لم تتم دعوة الهيئات الناخبة إلى إجراء الانتخابات. ضُغط عون كثيراً بهذا الاتجاه، لكن التجاهل الحكومي كان مدوّياً. والحنة غبّ الطلب: الوضع الأمني لا يسمح بذلك. وفي كل مرة كان يرفع الصوت، كان الصدى يتردد في المختارة وبنشعي: الانتخابات النيابية الفرعية في جزين لن تجرى بمعزل عن انتخابات فرعية في الشوف وزغرنا بعد أن قال جنبلاط وفرنجية كلمتهما: حان أوان الانسحاب من ساحة النجمة. الوقائع المتوافرة حتى اللحظة لا تجرّ سوى إلى سلسلة من الأسئلة: هل ستجرى أصلاً الانتخابات البلدية؟ وإن فتحت صناديق البلديات هل ستجرى فرعية جزين بضغط من عون؟ وإن فتح القضاء الجنوبي المسيحي أبوابه لصناديق النيابة، هل سيتحمس جنبلاط وفرنجية لانتخابات فرعية في الشوف وزغرنا تحيلهما إلى رفّ النواب السابقين؟ آخر المعطيات تفيد بالآتي: العونيون جاهزون للمعركة البلدية وللمنازلة النيابية في جزين. مرشّحهم معروف وهو أمل أبو زيد. لكن مع ذلك ثمة من العونيين لا يأخذ الوعود بإجراء الانتخابات البلدية بجديّة، فالملف الرئاسي

صندوق الأبحاث المركز الطبي "بني تسيون" حيفا
مناقصة علنية رقم 15/2015
تصنيع وتزويد أبواب خشب

ندعو بهذا تافى عروض سعر شاملة لتصنيع، تزويد وتركيب أبواب خشب الصنعة من قبل مقدم العرض لأجل قسم امراض القلب في المركز الطبي "بني تسيون" وفقاً لكتيب الكتيبات، المواصفات والبيانات الرقعة لوثائق المناقصة (يتوجب على العرض المقدم ان يشمل كل الأعمال المذكورة أعلاه)

١. يمكن شراء مواد المناقصة في مستشفى "بني تسيون" حيفا. شارع جولومب 47. في مكتب لجنة المناقصات، طابق 6، هاتف 04-8359960/9514 مقابل مبلغ 500 ش.ج. غير مسترد. بحوالة الامر: الصندوق للأبحاث الطبية. تعوير بين تحفة وخدمات طبية المركز الطبي "بني تسيون" من يوم الثلاثاء 19.1.2016 بين الساعة 15:00-11:00. شروط أساسية للاشتراك في المناقصة / شروط أساسية: 1. شراء والحصول على مواد المناقصة على كل ملاحظتها. 2. على مقدم العرض ارفاق كفاية بنكية بقيمة 15,000 ش.ج تكون سارية لغاية: 17.4.2016. الكفالة لامر "صندوق الأبحاث المركز الطبي بني تسيون" حيفا. 3. العرض يرافق كل الوثائق التابعة يقدم بالمغلف المرفق، يسجل عليه مناقصة 15/2015، ويودع بصندوق المناقصات المتواجد في الطابق 6 في السكرتارية، لغاية يوم الثلاثاء 22.2.2016 الساعة 12:00. 4. يتوجب على مقدم العرض ان يكون صاحب تجربة مثبتة لا يقل عن 3 سنوات بتصنيع أبواب خشب وفق نمودة وتقييم أعمال تجارة وتركيب أبواب لمؤسسات عمومية. على مقدم العرض ان يثبت انه نفذ 3 مشاريع شبيهة التي حجمها المالي لا يقل عن 50,000 ش.ج للمشروع. 5. الداعي و/أو مندوبيه مثل مشرف و/أو المخطط يجب لهم فحص المذكور اعلاه، الصارفة أو نفي كلة الكتل وفقاً لايعتراته. 6. يحتفظ الداعي بحق اجراء مفاوضات مع المقدمين عروضهم تكن الانسب. 7. على مقدم العرض ابراز توصيات وتصديقات لإثبات تجربته كالمذكور. 8. لا تلزم بقبول أرخص عرض. إنما وفق المقاييس المتواجده في المواصفات والمواصفات للمنظمة. 9. تشكل أولوية لبضاعة صنع البلاد مساعدان عليها من قبل مدقق حسابات وذلك وفقاً لآلية قانون المناقصات 1995. 10. في حال أي تناقض بين هذا الإعلان وبين مستندات المناقصة، يتغلب المذكور في مستندات المناقصة. 11. للحصول على معلومات تقنية إضافية يمكن التوجه للمهندسة رونيته لخطمن بهاتف: 054-8261684 / 054-5581684